مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٧) العدد (٤) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٧) No. (٤) ٢٠٢٣

أثر الإنفاق العام على الاستثمار الخاص في سورية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

د. هنادي سليمان درويش *

إيسامار رامز عقل**

(تاريخ الإيداع 3/5/ 2023 – تاريخ النشر 12/6/ 2023)

□ ملخّص □

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الانفاق العام على استثمار القطاع الخاص في سورية خلال ثلاثة عقود مختلفة (التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة وعقد الحرب) وذلك باستخدام بيانات سنوية صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وعبر طريقة المربعات الصغرى لتقدير معلمات النموذج الموضح للأثر المطلوب.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لم يكن هناك تطابق تام في توجه كل من المتغيرين المدروسين خلال كامل الفترة المدروسة، حيث كان الإنفاق العام ذو توجه واحد بصورة عامة (وهو التزايد) خلال فترة التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة، في حين كان هناك عدم ثبات في الاتجاه للاستثمار الخاص خلال العقدين المذكورين، فتارة نراه صاعداً وتارة هابطاً. في حين اتسم المتغيرين معاً بعدم الاستقرار والتذبذب الكبير خلال فترة الحرب.

كما بينت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الإنفاق العام) على المتغير التابع (الاستثمار الخاص)، وأن ٤٩% من تغيرات الاستثمار الخاص يمكن تفسيرها بتغير المتغير الآخر المدروس (الإنفاق العام).

*دكتور مدرس، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، سورية.

؟**طالبة ماجستير، علوم مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٧) العدد (٤) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٧) No. (٤) ٢٠٢٣

The effect of public expenditure on private investment in Syria during the period (1990-2020)

Dr.Hanadi Darwish•
Essamar akl*•

(Received 3/5/2023.Accepted 12/6/2023)

□ABSTRACT □

This study aims to test the impact of public spending on private sector investment in Syria during three different decades (the nineties, the first decade of the new millennium, and the decade of war), using annual data issued by the Central Bureau of Statistics and using the Ordinary Least Squares (OLS) method to estimate the parameters of the model that illustrates the desired effect.

The study concluded that there was no complete agreement in the orientation of each of the two studied variables during the entire studied period, as public spending was generally one-oriented (which is the increase) during the nineties and the first decade of the new millennium, while there was instability in the direction of private investment during the aforementioned two decades, sometimes we see it ascending and at times descending. While the two variables together were characterized by great instability and fluctuation during the war period.

The study also showed that there is a statistically significant effect of the independent variable (public spending) on the dependent variable (private investment), and that 49% of the changes in private investment can be explained by the change of the other studied variable (public spending).

Key words:

Public expenditure - private investment - Ordinary Least Squares (OLS) method

• Lecturer Doctor, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tartous University, Syria.
•* Postgraduate Student, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tartous University, Syria.

١ـ المقدمة:

يعد الإنفاق العام من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات لمعالجة اختلالات اقتصاداتها وتحقيق استقرارها، وذلك من خلال تأثير نوعيه الإنفاق العام الاستهلاكي والإنفاق العام الاستثماري على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية كمستويات الطلب الكلي والنمو والتشغيل والدخل القومي ونمط توزيعه ومدى توفير حاجة السوق من السلع والخدمات ...الخ.

وبهذا لا يمكن أن نحصر تأثير الإنفاق العام على الاستثمار الخاص بمجال معين، بل يؤثر فيه من خلال الكثير من القنوات بشكل مباشر وغير مباشر، فالإنفاق العام الجاري يقدم رواتب وأجور ويمنح إعانات توفر القدرة الشرائية وتزيد الطلب على منتجات القطاع الخاص، وكلما زاد هذا الإنفاق كلما زاد الطلب وزاد الدافع لدى المستثمر الخاص على زيادة منتجاته واستثماره أو إقامة الاستثمارات الجديدة.

كما أن الإنفاق العام في مضمار البنية التحتية وتوفيرها بسوية جيدة ومتطورة، يسهم بشكل إيجابي في توفير التكاليف والوقت لصالح القطاع الخاص، وبالتالي تزداد أرباحه، وتتوفر البيئة الخدمية التي يحتاجها مهما كان مجال استثماره.

وعلى سياق آخر، يمكن لأحد مكونات الإنفاق العام (الاستثمار العام) أن يسبب مزاحمة وتنافس مع الاستثمار الخاص من حيث حصته من إجمالي الاستثمار، ومن حصته من القروض أو القطع الأجنبي ...الخ، أو قد نراهم يتكاملان وتكون بينهما علاقة طردية.

ونظراً للأهمية الكبيرة في أثر الإنفاق العام على الاقتصاد ومتغيراته، سنبحث في هذا الدراسة أثره على القطاع الخاص المستثمر في سورية خلال ثلاثة عقود (فترة التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة وفترة الحرب) مختلفة كثيراً في الظروف والمعطيات ووضع النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات.

٢-مشكلة البحث:

اتسم القطاع الخاص في سورية خلال فترة التسعينات بمشاركة متواضعة (حجماً ونوعاً) في إجمالي الاستثمار، ثم توسعت هذه المشاركة مع إفساح مجالات استثمارية جديدة أمامه وتقديم العديد من التسهيلات والامتيازات، أما خلال الحرب فقد تراجع وجوده بشدة نتيجة ظروف الحرب وتراجع النشاط الاقتصادي وحجم الطلب وسرقة آلاته ومعداته وهروب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى الخارج.

ومن بين العوامل العديدة التي تؤثر في الاستثمار الخاص، فقد يأتي الانفاق العام من العوامل الهامة التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر بالتأثير على الاستثمار الخاص، من خلال حجم الطلب على منتجاته أو بتوفير مستلزماته ومدخلاته أو من خلال الاستثمار العام (على اعتباره أحد مكوناته)، فتارة يزاحم الاستثمارين العام والخاص أحدهما الآخر ويتنافسان، وتارة أخرى قد يتكاملان.

ولاختلاف ظروف العقود الثلاثة خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠٢٠) ومستجداتها سنبحث إن كان هناك أثر للإنفاق العام على النشاط الاستثماري للقطاع الخاص في سورية خلالها.

فيكون التساؤل الرئيس في هذا البحث على الشكل:

هل يوجد أثر للإنفاق العام على الاستثمار الخاص في سورية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)؟

٣-أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الأهمية الكبيرة لمتغيريه، حيث أن الإنفاق العام (بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري) وكذلك الاستثمار الخاص، يؤثران بجميع المتغيرات الاقتصادية الكلية وكافة شرائح المجتمع، من خلال العديد من القنوات (كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل المنشآت الخاصة والعامة ومدى توفير فرص عمل ومنح رواتب وأجور والاستثمار في المجال التعليمي والصحي والبنية التحتية...).

٤-هدف البحث:

تبيان أثر الإنفاق العام على حجم الاستثمار الخاص في سورية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠).

٥-فرضية البحث:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على الاستثمار الخاص في سورية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

٦- حدود البحث:

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)

٧- متغيرات البحث:

الاستثمار الخاص (private investment): وهو المتغير التابع ورمزه PI

الإنفاق العام (public expenditure): وهو المتغير المستقل ورمزه PEX

٨- منهجية البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في تبيان أثر الانفاق العام على الاستثمار الخاص بالاعتماد على البيانات السنوية المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء للفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، وباتباع المنهج القياسي وتحديداً استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات نموذج الدراسة. علماً أنه في الدراسة القياسية تم الاعتماد على الفترة (١٩٩٥- ٢٠٢٠)، بسبب البيانات المفقودة.

٩- صعوبات البحث: هناك بيانات مفقودة في السنوات ١٩٩١-١٩٩٢-١٩٩٣ لكل من متغيري الدراسة، إضافة إلى صعوبة توفر البيانات بعد عام ٢٠٢٠.

١٠- الدراسات السابقة:

١- دراسة (بن مسعود، و عبد الناصر، ٢٠١٤) بعنوان:

أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر

The impact of crowding out Government spending to private investment in Algeria

هدفت هذه الورقة البحثية إلى قياس مدى مزاحمة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي للإنفاق الخاص على الموارد المالية المحلية المتاحة للإقراض خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠-٢٠١١)، وبنت الدراسة نموذج قياسي لدراسة أثر كل من الإنفاق الحكومي الجاري، والإنفاق الحكومي الرأسمالي، والإنتاج المحلي

الإجمالي، بالإضافة لسعر الفائدة الحقيقي كمتغيرات مستقلة على الاستثمار الخاص، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تقدير هذا النموذج.

وأظهرت النتائج أن المتسبب في المزاحمة هو الإنفاق الرأسمالي، وان البنى التحتية التي تم انجازها بفضل الإنفاق الرأسمالي لم يكن لها تأثيراً واضحاً في تحفيز استثمارات القطاع الخاص، بل القطاع الخاص أصبح أكثر استجابة مع حصوله على إعانات وحوافز مباشرة من طرف الحكومة.

وكان الإنفاق الحكومي الجاري مكملاً للاستثمار الخاص، وتربطه مع الناتج المحلي الإجمالي علاقة ايجابية وقوية، كما اعتبر أن الإنفاق الحكومي لا يزاحم الاستثمار الخاص على الموارد المالية.

٢- دراسة (Sineviciene, 2015) بعنوان:

Testing the Relationship between Government Expenditure and Private Investment: The Case of Small Open Economies

اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص: حالة الاقتصادات الصغيرة المفتوحة

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في حالة الاقتصادات المفتوحة الصغيرة، واعتمدت على بيانات سنوية للفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٢ لعدة دول وهي: بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا وسلوفينيا.

قاست الدراسة الانفتاح الاقتصادي كنسبة مئوية للتجارة (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين عبرت عن حجم الاقتصاد بإجمالي الناتج المحلي، بينما الاستثمار اتخذته كمؤشر تكوين رأس المال الثابت، واعتبرت الإنفاق الحكومي هو إجمالي نفقات الحكومة العامة. ولتحقيق الهدف من الدراسة طُبقت اختبارات جذر الوحدة، الارتباط المتبادل cross–correlations واختبار السببية Granger.

وأظهرت النتائج أن أثر انخفاض الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص، كان أكبر من أثر زيادته على المتغير الأخير، إلا في حالة بلغاريا؛ في حين اختلف تأثير زيادة الاستثمار الخاص على الإنفاق الحكومي اختلافًا كبيرًا بين البلدان المدروسة.

٣- دراسة (محمد، رقيق، وبوبريق، ٢٠١٦) بعنوان:

الإنفاق العام و الاستثمار الخاص في الجزائر، علاقة تكامل أم إزاحة

Public spending and private investment in Algeria, integration or displacement relationship.

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة الممتدة من١٩٩٤ إلى٢٠١٥ باستخدام بيانات سنوية، ومنهجية العزوم المعممة GMM. وقد فرقت الدراسة ما بين الإنفاق على البنية التحتية والاستثمار الإنتاجي، وتضمن نموذجها القياسي نوعي الإنفاق العام والاستثمار الخاص معبرة عنه بمؤشر تكوين رأس المال الثابت الخاص، إضافة إلى عدة متغيرات هي: أسعار الفائدة الموجهة للقروض، معدل التضخم، سعر الصرف.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر مزاحمة من الاستثمار العام في البنية الأساسية نحو الاستثمار الخاص، وبالمقابل كان هناك أثر تكامل من الاستثمار العام في المشاريع الإنتاجية نحو الاستثمار الخاص. وعلى اعتبار أنها

وجدت أن أثر التكامل آنف الذكر كان أكبر من أثر المزاحمة ما بين الاستثمار في البنية الأساسية والقطاع الخاص، توصلت الدراسة إلى استنتاج أن الإنفاق العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.

٤- دراسة (صقر و درويش، ٢٠١٧) بعنوان:

استجابة الاقتصاد الكلي لصدمة في الإنفاق الحكومي

Macroeconomic response to shock in government spending to government spending shocks

هدفت الدراسة إلى إيجاد أثر صدمات الانفاق العام في سورية على النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠) باستخدام نموذج VAR (Vector Auto Regression Models) ودوال الاستجابة النبضية (Variance decomposition) وايضاً تحليل التباين لسلسلة بيانات سنوية للاقتصاد السوري. فتبين أن حدوث صدمة بمقدار ١% في الانفاق العام كان له تأثيراً ايجابياً معنوياً على كل من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي خلال فترة الدراسة، وجاءت هذه التأثيرات صغيرة نتيجة غياب حسن استخدام السياسة الإنفاقية العامة بما يتناسب مع كل مرحلة مر بها الاقتصاد السوري، الى جانب ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في سبيل تحقيق الأهداف العامة.

٥- دراسة (Kim and Nguyen, 2018) بعنوان:

The Effect of Public Spending on Private Investment: Evidence from Census Shocks

تأثير الإنفاق العام على الاستثمار الخاص: أدلة من صدمات التعداد السكاني

تناولت هذه الدراسة إيجاد التأثير السببي لإنفاق القطاع العام على استثمارات الشركات في الولايات المتحدة، بالاعتماد على مراجعات الاحصاء السكاني الذي يجري كل عشر سنوات كصدمات خارجية لتخصيص الأموال الفيدرالية عبر القطاعات، وعلى عكس النهج العام الذي يعتمده الباحثون بإيجاد تأثير متوسط الانفاق الحكومي على كل من الاستهلاك الكلي، الناتج الاجمالي، والاستثمار الكلي باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي، فإن هذه الدراسة قامت بتقييم الآثار التوزيعية للإنفاق الحكومي باستخدام بيانات جزئية على مستوى الشركة.

وأثبتت نتائج الدراسة أن الزيادات في الإنفاق الفيدرالي تقلل من استثمارات الشركات والإنفاق على البحث والتطوير وزيادة العمالة، كما ظهر أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تجعل الأفراد أقل عرضة للتخلي عن وظائف القطاع الحكومي، بالإضافة إلى تقليل نمو المبيعات وتقلب الأسهم على مستوى الشركة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- الدراسات السابقة اختلفت عن دراستنا بالحدود المكانية المدروسة، حيث تناولت معظمها دول أخرى غير سورية، باستثناء دراسة (صقر، علي، ودرويش، ٢٠١٧).
- اختلفت الدراسة السابقة (صقر، علي، ودرويش، ٢٠١٧) عن دراستنا بالفترة الزمنية، فالدراسة الحالية ستتناول حالة سورية خلال العقود الثلاث الأخيرة (قبل فترة الحرب وخلالها)، بينما لم تشمل الدراسة السابقة فترة الحرب فكانت فقط للفترة (١٩٨٠-٢٠١٠).

- بحثت الدراسة السابقة (صقر، علي، ودرويش، ٢٠١٧) أثر صدمة في الإنفاق العام على الاستثمار الكلي الشامل لاستثمار كل من القطاعين العام والخاص، بينما ركزت دراستنا على أثر الإنفاق لعام على استثمار القطاع الخاص فقط.
- اعتمدت دراسة (صقر، علي، ودرويش، ٢٠١٧) على نموذج VAR ودوال الاستجابة النبضية، أما دراستنا فاستخدمت OLS طريقة المربعات الصغرى العادية.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: الإنفاق العام

يعدّ الإنفاق العام من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات لمعالجة اختلالات اقتصادها أو عدم استقراره من خلال التأثير في المتغيرات الاقتصادية كافة، وتنفيذ برامجها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق الأهداف العامة التي تسعى إليها.

تعريف النفقة العامة:

يعرف الإنفاق العام "بأنه مبلغ يخرج من خزينة عامة تعود لجهة عامة (إدارية أو اقتصادية) في معرض ممارستها لأعمالها ومهامها الخدمية منها أو الانتاجية، بقصد إشباع حاجة عامة" (السيوفي، ١٩٨٩، ٢٩١)

وكذلك أوضح آخر بأن الانفاق العام هو "المبالغ النقدية التي تصرفها الدولة إشباعاً للحاجات العامة وتحقيقاً لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني." (كنعان،٢٠٠٣، ٢١٦)

فمفهوم الإنفاق العام في المجتمعات المختلفة يتم توضيحه وتحديده من خلال التركيز على ثلاثة عناصر أساسية على الشكل الآتي:

١- النفقة مبلغ نقدي: حيث تدفع الدولة مبالغ نقدية مقابل ما تحتاج إليه من منتجات وسلع وخدمات لتسيير الإدارة والمرافق العامة، إلى جانب القيام بأنشطتها ومشاريعها الاستثمارية.

وقبل أن يأخذ الإنفاق العام الشكل النقدي، تم بصورة عينية لفترات طويلة، فكانت الدولة على سبيل المثال تقدم بعض المزايا من مثل السكن والمواد التموينية مقابل إجبار الأفراد على العمل دون أجر، أو مصادرة الدولة لبعض ممتلكات الأفراد للقيام بمشروع عام. (ناشد، ٢٠٠٣)

٢- يقوم بها شخص عام: يعد مصدر النفقة عنصراً أساسياً للتمييز بين النفقات العامة والخاصة، فالنفقة العامة وفقاً لذلك يجب أن تصدر عن خزينة الدولة أو إحدى الهيئات العامة والإدارات المحلية (ولايات، مدن، بلديات....) التابعة لها. وقد اعتمد الفكر المالي معيارين لتحديد أي إنفاق يعد إنفاقاً عاماً: (المزروعي، ٢٠١٢)

○المعيار القانوني: يعد إنفاقاً عاماً ما يصدر عن الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام، مهما كانت طبيعة هذا الإنفاق أو وظيفته، وعلى العكس يعد إنفاقاً خاصاً ما يصدر عن الأفراد والأشخاص المعنوية الخاصة (كالجمعيات والشركات)، وإن كان الغرض منه تحقيق منفعة عامة دون أي مقابل كتعبيد طريق يستفيد منه عدد كبير من السكان، أو بناء مدرسة والتبرع بها للدولة دون تقاضي أي مبلغ.

○المعيار الوظيفي (الاقتصادي): يعتمد هذا المعيار في التمييز بين النفقات العامة والخاصة على الطبيعة الوظيفية للإنفاق، وبناءً عليه يُعد إنفاقاً عاماً كل ما تنفقه الدولة أو إحدى الجهات العامة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها المطلقة، كذلك الأمر بالنسبة لما ينفقه أحد أشخاص القانون الخاص بموجب تفويض ممنوح من الدولة

باستخدام سلطتها وسيادتها للقيام بهذا الإنفاق، في حين يستثنى من الإنفاق العام كل إنفاق يصدر عن أحد أشخاص القانون العام ويتماثل مع نفقات الأفراد الخاصة.

٣-الغاية منها تحقيق نفع عام: يسهم أفراد المجتمع كافة في دفع الضرائب المتنوعة واللازمة لتمويل الإنفاق العام، الأمر الذي يفرض ضرورة أن يتم توجيه الإنفاق العام للصالح العام وتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع من خلال إشباع حاجة عامة يحتاجها المجتمع ككل، ولا يستطيع الفرد إشباعها بنفسه، ويكون الطلب عليها جماعياً وغير قابل للتجزئة. لكنّ مفهوم الحاجة العامة قد يختلف من دولة لأخرى، فما يعد حاجة عامة في دولة ما من الممكن ألّا يكون كذلك في دولة أخرى، وذلك بحسب مستوى التقدم الحضاري والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والمفاهيم العامة للنظام السياسي السائد وعقيدته.

تقسيمات الانفاق العام:

يتم تقسيم الإنفاق العام وفق عدة اعتبارات وتوجهات وبحسب أهداف الدولة ونمط حكمها السياسي ونمط اقتصادها (اشتراكي أم رأسمالي أم مختلط)، وفي هذا البحث سيُشار إلى أهم هذه التقسيمات:

التقسيم الاقتصادي:

أ.**من حيث دوريتها:** (البطريق، دراز، حجازي، أبو دوح، ٢٠٠٨)

١-نفقات عادية: تظهر هذه النفقات وتتكرر بصفة دورية ومنتظمة في كل موازنة عامة، ولا يقصد بتكرار النفقة بأن تبقى وتكرر بالمقدار نفسه وإنما يتم تكرارها من حيث النوع، فمن الممكن أن يختلف مقدارها من سنة لأخرى كما يمكن أيضاً أن تزيد أو تنقص عما قدّر لها، ومن النفقات التي تعد عادية الرواتب والأجور، نفقات صيانة المباني العامة والطرق....

٢-نفقات غير عادية: تظهر هذه النفقات لمقتضيات طارئة أو غير اعتيادية ولأسباب متنوعة وتكون في فترات متباعدة وغير منتظمة ولا تتكرر بصورة دورية، كنفقات الحروب، وإغاثة المنكوبين جراء الكوارث الطبيعية (الزلازل – الفيضانات – والأعاصير...)

ب-من حيث مقابلها وآثارها:

- النفقات الحقيقة: تشمل النفقات الحقيقية المبالغ التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات، ومن شأن هذا النوع من النفقات أن يؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي كونه يستخدم لإشباع حاجات عامة نهائية ذات طابع استهلاكي، أو لغايات انتاجية، بمعنى آخر فإن الانفاق الحقيقي يمكن أن يكون إنفاقاً جارياً لتسيير المرافق العامة والجهاز الإداري في الدولة من رواتب وأجور وثمن مواد أولية ومصاريف تشغيلية أخرى، أو إنفاقاً استثمارياً يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي العام كشراء آلات، إقامة معامل، وإقامة مشاريع ذات طابع خدمي...(غدير، ٢٠٠٥)

- النفقات التحويلية: لا تحصل الدولة مقابل هذا النوع من الإنفاق على سلع أو خدمات، كما أنها لا تهدف منه إلى زيادة الدخل القومي بصورة مباشرة وإنما غايتها إعادة توزيعه بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية، بمعنى آخر تؤثر النفقات التحويلية بشكل غير مباشر في نمط الدخل القومي، إما بزيادة القوة

الشرائية لدى فئة ما أو نقلها من فئة إلى أخرى، حيث إن صرف الدولة لنفقة تحويلية قد يزيد القدرة الشرائية لفئة اجتماعية دون أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي فالغاية الأساسية من هذا الإنفاق تحقيق أهداف أخرى قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. (ناشد، ٢٠٠٣)

ج-من حيث الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة:

وفقاً لهذا التقسيم، تجمع النفقات ذات الطبيعة الواحدة ضمن بند واحد وذلك بحسب الوظائف التي تقوم بها الدولة، لذلك نجد لدينا ثلاث أنواع مختلفة للنفقات العامة وهي نفقات اقتصادية، نفقات إدارية، ونفقات اجتماعية (كريمة، ٢٠١٨)

- نفقات اقتصادية: تخصص الدول اعتمادات محددة في موازنتها العامة للقيام بخدمات عامة ذات أهداف اقتصادية، كإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة والاستثمارات التي تزود الاقتصاد بالخدمات الرئيسة (تعبيد الطرق، بناء الجسور، إقامة محطات لتوليد الكهرباء...)، بالإضافة إلى الإعانات الاقتصادية المقدمة للمشاريع العامة والخاصة، وأقساط الدين العام.
- نفقات إدارية: تشمل جميع النفقات اللازمة لتسيير الإدارة والمرافق العامة مثل نفقات الأمن والدفاع، رواتب الموظفين، وتعد النفقات العسكرية أهم مثال لهذا النوع من الإنفاق.
- نفقات اجتماعية: يدرج تحت هذا البند كل ما تنفقه الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية معينة كرفع المستوى الثقافي والتعليمي والصحي للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي من خلال منح الاعانات الاجتماعية لمن هم بحاجة كأصحاب الأسر الكبيرة، وذوي الدخل المحدود...

أهداف ترشيد الإنفاق العام: (شوقي، ٢٠١٦)

تتعدد الأهداف التي تسعى إليها الحكومات من خلال ترشيد إنفاقها العام، ولكنها تبقى بصورة عامة تدور حول النقاط الآتي:

- العمل على خفض عجز الموازنة ومعالجة التضخم والمديونية، مع التركيز الأكبر على المشاريع التنموية الأكثر أهمية.
- التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، على أن يتم توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع.
- السعي لتحقيق التنمية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة.
- منع الهدر الإسراف والتبذير في الإيرادات العامة اللازمة لتمويل الإنفاق العام.
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة.
- تجنب مخاطر المديونية وآثارها، خصوصاً وأن الكثير من الدول النامية تعاني من تعمق تراكم ديونها بدلاً من تقليصها، وخاصة إن كانت ناتجة عن إسراف او اختلاس في سنوات مضت ومتابعة هذه الممارسات دون توقفها.
- الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل.
- الاحتياط من كافة الأوضاع المالية الصعبة والمتغيرة محلياً وعالمياً.

ثانياً: الاستثمار الخاص The Private Investment

تقسم ملكية عناصر الإنتاج إلى عامة وخاصة أو مشتركة بينهما، وفي حال امتلاكها من قبل القطاع الخاص فإنه يقوم باستثماره الخاص بهدف الربح والمنفعة الخاصة بالدرجة الأولى.

ويشكل القطاع الخاص الجزء الأساسي من الاقتصاد كما في حال اقتصاد الدول الرأسمالية، أو قد يكون شريكاً مهماً إلى جانب القطاع العام في تحقيق التنمية والاستقرار والتوزان الاقتصادي في حال كان الاقتصاد مختلطاً (بين الاشتراكي والرأسمالي). ويعرّف الاستثمار الخاص (The Private Investment): بأنه هو ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لملكية الحكومة ويدار وفقاً لاعتبارات ربحية مالية (اسماعيل، ٢٠٠٩).

أو هو ذلك الجزء من اقتصاد السوق الحرة التي تتكون من الشركات للقطاع الخاص، والمؤسسات التي لا تملكها أو تديرها الحكومة، أي أن رأس المال يكون مملوكاً من قبل القطاع الخاص، ويتم اتخاذ قرارات الإنتاج لتحقيق مكاسب خاصة (Nyoni & Bonga, 2017, p.28).

ثالثاً: أثر الإنفاق العام على الاستثمار الخاص:

لا ينحصر تأثير الإنفاق العام على الاستثمار الخاص في مجال معين أو محدود، بل يؤثر فيه من عدة قنوات وبشكل مباشر وأحياناً أخرى بشكل غير مباشر، فعلى سبيل المثال إن الإنفاق العام على البنية التحتية (طرق وجسور وسكك حديدة ومرافئ ومطارات ...) توفر على القطاع الخاص الوقت والتكلفة (وتزيد ربحه) في نقل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وكذلك تصريف منتجاته ومخرجاته وتسهل عملية التصدير ورفع القدرة التنافسية.

وفي الإنفاق العام على الكهرباء وتأمين المشتقات النفطية، لا يمكن أن نتصور أن القطاع الخاص يمكن له إقامة المشاريع ولاسيما الإنتاجية وزيادة استثماراته بمعزل عنها والاستفادة منها.

كما أن الإنفاق العام الجاري وما يقدمه من رواتب وأجور وإعانات لشرائح كبيرة من الأفراد، توفر قدرة شرائية للفرد، فيزيد الطلب على منتجات القطاع الخاص كما العام، وعليه كلما زاد هذا الإنفاق زاد الطلب مما يشجع على زيادة الاستثمارات كافة ومنها الخاصة.

في سياق آخر للعلاقة بين القطاعين العام والخاص، قد يكون هناك مزاحمة من قبل القطاع العام تجاه الآخر (The Crowding-out effect)، وعندئذ ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي في المشاريع تقلص الاستثمار الخاص، كما أن زيادة الإنفاق العام من شأنه أيضاً رفع كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال هذا الضخ الحكومي، ليسبب بدوره رفع الفائدة ويعيق تقدم الاستثمار الخاص إلى البنوك من أجل الطلب على القروض لارتفاع الفائدة.

وفي نفس الوقت سيرتفع مستوى الدين الحكومي من خلال ارتفاع خدمة هذا الدين بعد ارتفاع أسعار الفائدة ومن خلال ارتفاع عجز الموازنة الناجم عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، وفي النتيجة سيتقلص مضاعف الاستثمار بصفة عامة.

وفي الجانب الآخر، سنجد نقيض حالة المزاحمة آنفة الذكر في أثر التكامل ما بين الإنفاق الخاص والإنفاق العام Crowding-in ، حيث أن المضاعف يزيد و من ثم يزيد معدل النمو الاقتصادي، وغالباً ما يؤدي الإنفاق العام خاصة في البنية التحتية و تحسين شبكة المواصلات إلى زيادة إنتاجية الاستثمار لكل من المؤسسات الحكومية والاستثمار الخاص.(بوبريق، رقيق، محمد، ٢٠١٦)

تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص في سورية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠):

لتبيان أثر الإنفاق العام على القطاع الخاص المستثمر في سورية خلال الفترة المدروسة (١٩٩٠ -٢٠٢٠)، سيُستعرض بداية جدولاً يوضحهما ثم رسماً بيانياً يوضح اتجاه كل منهما خلال فترة التسعينات وأول عقدين من الألفية الجديدة.

جدول1 : الإنفاق العام والاستثمار الخاص في سورية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، المبالغ بالملايين الليرات السورية

Year	(PI) private investment	(PEX) public expenditure
١٩٩٠	٥٧٢٥٥	122511
١٩٩٤	٩٦٧١٢	160765
١٩٩٥	٩٤٣٥٨	166015
١٩٩٦	٨٧٥٧١	172537
١٩٩٧	٦٦٧٥٢	186100
١٩٩٨	٦٧٧٤٩	192086
١٩٩٩	٦٤٦٦٧	189350
٢٠٠٠	٥٦٧٦١	٢١١٥٧٥
٢٠٠١	٨٠٧٠١	٢٣٠٢٩٨
٢٠٠٢	٧٥٤١٨	٢٤١٠٩٧
٢٠٠٣	٨٥٨٩٥	٢٧٨٤٣٤
٢٠٠٤	١٢٠٤٤٩	٢٩١٤٥٤
٢٠٠٥	١٤١٥٠٥	٣٠٥٨٢٨
٢٠٠٦	١٦٤٨٧٨	٣٠٥٣٤٩
٢٠٠٧	١٤٦٦٩٩	٣٣٦٠٢٢
٢٠٠٨	١٥٣٧٤٩	311349
٢٠٠٩	١٥٣٢٨٠	376816
٢٠١٠	١٩٣٢٦٨	٤٠٣٣٤٦
٢٠١١	٢٦٧٥٧٩	366156
٢٠١٢	١٣٧٢١٨	284633
٢٠١٣	١٦٦٨٤٨	243498
٢٠١٤	١٠٢٨١٠	٢٩٣٢٦٦
٢٠١٥	١٧٥٠٧٨	٣٢٣٢٧٣
٢٠١٦	١٦٢٥٣٢	٢٨٩٢٣٦
٢٠١٧	١٠٥٩٢٤	٣٨٤١١٠
٢٠١٨	١٢٨٦١٣	٤٨٥٩٥٨
٢٠١٩	٢٢١٣٣٢	٤٢٢٩٥٣
٢٠٢٠	٢٢٦٣٨٨	٤٤٥٨٣٦

المصدر: المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء السوري

الشكل ١: العلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

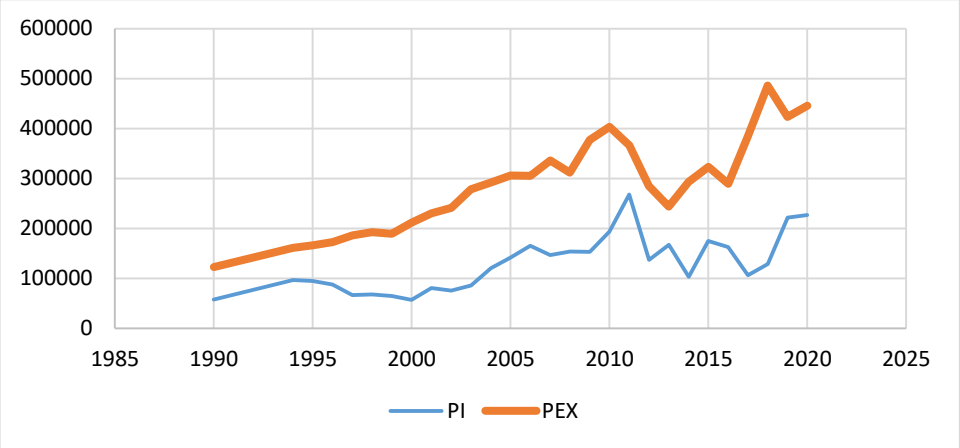

PEX: الإنفاق العام PI: الاستثمار الخاص

بالاعتماد على الجدول والشكل السابقين نجد أنه لا يمكن أن نقول إنهما كانا في اتجاه واحد خلال كامل العقود الثلاث، ولكنهما كانا يتشابهان في الاتجاه في سنوات عديدة. فاتجاه الإنفاق العام مثلاً كان يتزايد (بصورة عامة وباستثناء بعض السنوات) خلال العقدين الأولين (١٩٩٠-٢٠١٠) وزادت نسبة زيادته بعد عام ٢٠٠٠ دليلاً على السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة في العقد الأول في الألفية الثالثة (البيان المالي الحكومي ٢٠٠٦)، في حين كان هناك تذبذب في اتجاه الاستثمار الخاص (بين صعود وهبوط).

ففي بداية التسعينات زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الكلي بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ وما قدمه من تخفيضات واعفاءات ضريبية، إلا أن عيوبه وعدم تمييزه بين أنواع الاستثمارات المعنية والمستحقة للإعفاءات فتم تعميمها ولم توجه إلى المشاريع الأكثر أهمية للتنمية، الأمر الذي وفّر دافعاً للمستثمر للتوجه نحو الخدمات والمشاريع الهامشية التي لا تمتلك أهمية اقتصادية كبيرة للبلد لكنها تمتاز بالربح السريع والمرتفع، كما تم التراجع عنها من قبل المستثمرين عند انتهاء فترة إعفاءاتها (زيدان، ٢٠٠٢).

وبعد عام ٢٠٠٠ زاد بشكل ملحوظ الاستثمار الخاص لاسيما في النصف الأول من هذا العقد، ثم عاد وانخفض في عدة سنوات. وكان من أهم الأسباب الدافعة إلى هذه الزيادة هو فسح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجالات جديدة لم تكن مسموحة له، إلى جانب العديد من الإجراءات المهمة والمشجعة له ولم تكن متوفرة في التسعينيات، نذكر على سبيل المثال:

- إحداث مصارف خاصة ومشتركة وفق القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١، والمرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الذي سمح بإحداث مصارف إسلامية.
- إحداث سوق دمشق للأوراق المالية وفق القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٥
- إحداث شركات التأمين

- احداث المدن الصناعية: حيث تم احداث أربع مدن صناعية تتمتع ببنية تحتية جيدة تخدم القطاع الخاص وتوفر فرصاً للتكامل والتفاعل بين أنواع الصناعات والحرف، كما خفضت تكاليف الاستثمار بشكل جيد مقارنة مع الاستثمارات خارجها (طرق – كهرباء – مياه – صرف صحي...) إلى جانب توفير أبنية خدمات جاهزة لإقامة المعامل والمنشآت وتوفير السكن للعمال... وهذا ما يقدم دعماً مباشراً ومهماً للاستثمار الخاص. (درويش، ٢٠١٩)

على جانب آخر، أتى تراجع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الكلي في السنوات الباقية لأسباب أخرى، كمعاناة سورية من حالات الجفاف والتراجع في كمية الأمطار الأمر الذي سبب تقلص المساحات المزروعة وانخفاض المواد الغذائية المحلية، كما ارتفعت كل من أسعار المشتقات النفطية وأسعار صرف الدولار، الأمر الذي فرض صعوبة في تأمين المواد الغذائية المستوردة (بعد ارتفاع أسعارها في السوق الدولية). (البيان الحكومي المالي، ٢٠١٢).

أما في مرحلة الحرب، كان عدم الاستقرار هو الميزة المشتركة بين كل من الانفاق العام والاستثمار الخاص، حيث فرضت ظروف الحرب تراجع كبير في معظم قطاعات الناتج المحلي الإجمالي ودمار في جميع المجالات (بيئية وتعليمية وصحية وأمنية ...الخ) وتوقف جزء كبير من النشاط الاقتصادي، لتحصد معدلات عالية في البطالة والفقر وتناقص الأمن الغذائي عن المستويات الجيدة التي كان يتمتع به المواطن السوري في فترة ما قبل الحرب مع هروب رؤوس الأموال إلى خارج سورية. (تقرير التنمية الطوعي الأول سورية). إلى جانب حدوث عجز كبير في الموازنة العامة بعد انخفاض كل من الإيرادات وفوائض شركات القطاع العام الاقتصادي مقابل زيادة نفقات الدعم والرواتب...الخ، ومع انخفاض الإيرادات العامة كان انخفاض كبير في الإنفاق العام في مجالات كثيرة لاسيما الاستثمار الإنتاجي والبنية التحتية لصالح النفقات الحربية والإعانات وإعادة تأهيل المناطق المحررة لتسريع عودة أفرادها وكذلك النفقات الصحية وتكاليف البطاقة التموينية، فبينما كانت تخصص جزء من الاعتمادات كمساهمة في تثبيت الأسعار بمبلغ (٢٥ مليار ل.س)، زاد في عام ٢٠١٢ إلى ٣٨٦ ملياراً ثم إلى ٥١٢ ملياراً في عام ٢٠١٣ بسبب زيادة المخصصات لكل من المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية والسلع التموينية ودعم مؤسسات المياه والنقل والأقطان والحبوب بسبب ارتفاع عجوزاتها (البيان المالي الحكومي، ٢٠١٣).

إلى جانب استمرارها في تقديم السلع الأساسية في السوق المحلية والتي تراجع القطاع الخاص عن توفيرها بالكمية المطلوبة، فكان هناك مزاحمة من قبل الاستثمار العام للاستثمار الخاص في تلك السنوات استناداً لمقتضيات الحاجة وهروب رؤوس الأموال والمستثمرين دون أن تكون المزاحمة مستندة إلى القدرة التنافسية الإيجابية في كثير من الأحيان.

ومع هذه المستجدات وغيرها لا نستطيع أن نتصور تطوراً إيجابياً في بيئة الاستثمار الخاص وحجم الطلب على مخرجاته ومنتجاته أو توفير مستلزماته ومواده الأولية وآلاته ومعداته... لاسيما أنه خلال الحرب تم تخريب عدد من المنشآت والمعامل وتفكيك آلياتها ومعداتها وتهريبها إلى الخارج (التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في سورية)

البيانات وطرائق البحث:

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢٠)، وتكوين نموذج قياسي لاختبار أثر الإنفاق العام الإجمالي على الاستثمار الخاص خلال الفترة المدروسة كما يلي:

$$PI = \beta_0 + \beta_1 PEX + e_t$$

فيما يلي تعريف بمتغيرات النموذج:

جدول ٢: المتغيرات الداخلة في الدراسة

المتغير	الرمز	مصادر البيانات
الاستثمار الخاص	PI	المكتب المركزي للإحصاء
الإنفاق العام الإجمالي	PEX	المكتب المركزي للإحصاء

طرائق البحث:

سيتم في البداية اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، ومن ثم دراسة معامل الارتباط بين المتغير التابع (PI) والمتغير المستقل (PEX) لاختبار قوة العلاقة بين المتغيرين، وصولاً إلى تقدير نموذج أثر الإنفاق العام الإجمالي على الاستثمار الخاص باستخدام طريقة المربعات الصغرى التقليدية(OLS).

النتائج:

جدول3 : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

	PI	PEX
Mean	132616.2	297560.6
Median	132915.5	292360.0
Maximum	267579.0	485958.0
Minimum	56761.00	166015.0
Std. Dev.	55484.88	87683.47
Skewness	0.589967	0.320992
Kurtosis	2.689666	2.314639
Jarque-Bera	1.612600	0.955352
Probability	0.446507	0.620223
Sum	3448022.	7736575.
Sum Sq. Dev.	7.70E+10	1.92E+11
Observations	26	26

يتضح من الجدول (٣) أن معامل معامل الالتواء Skewness قريب من الصفر، ومعامل التفلطح Kurtosis قريب من ٣، إضافة إلى أن قيمة احتمالية اختبار Jarque-Bera أكبر من ٠.٠٥، وبذلك يمكننا قبول فرضية العدم التي تنص على اتباع المتغيرات للتوزيع الطبيعي.

نلاحظ في الجدول(٤) أن معامل الارتباط يظهر علاقة قوية حيث بلغ (٧٠%)، وهذه نسبة مقبولة تمكننا من القول ان هناك ارتباط قوي بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص في سورية خلال فترة الدراسة(١٩٩٥-٢٠٢٠).

جدول4 : اختبار الارتباط بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص

	PI	PEX
PI	1	0.70
PEX	0.70	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS):

يبين الجدول (٥) تقدير معادلة الاستثمار الخاص الخطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى التقليدية

جدول5 : تقدير نموذج أثر الإنفاق العام الإجمالي على الاستثمار الخاص

Dependent Variable: PI
Method: Least Squares
Date: 12/04/09 Time: 02:27
Sample: 1995 2020
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PEX	0.446940	0.091438	4.887891	0.0001
C	-375.5247	28321.50	-0.013259	0.9895

R-squared	0.498867	Mean dependent var	132616.2
Adjusted R-squared	0.477986	S.D. dependent var	55484.88
S.E. of regression	40088.10	Akaike info criterion	24.10935
Sum squared resid	3.86E+10	Schwarz criterion	24.20613
Log likelihood	-311.4216	Hannan-Quinn criter.	24.13722
F-statistic	23.89148	Durbin-Watson stat	1.592299
Prob(F-statistic)	0.000055		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من الجدول السابق أن نموذج الاستثمار الخاص معنوي (Prob= 0.000055)، وأن معامل التحديد(R-squared) بلغ ٤٩%، وهذا يدل على أن ٤٩% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستثمار الخاص) يمكن أن يفسرها التغير في المتغير المستقل (الإنفاق العام الإجمالي) بمقدار ١%، كما بلغت قيمة Durbin- Waston (١.٥٩) وهي قريبة من ٢ وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي (Asteriou & Hall, 2007).

ويظهر الجدول(٤) وجود علاقة معنوية إيجابية بين الإنفاق العام الإجمالي والاستثمار الخاص، حيث كلما زاد الإنفاق العام الإجمالي بمقدار ١% حدث ارتفاع في الاستثمار الخاص بمقدار ٠.٤٤%.

فالإنفاق العام في حال زيادته سيسبب زيادة في الاستثمار الخاص من خلال البنية التحتية (الطرق والجسور والسكك الحديدية والمرافئ والمطارات والكهرباء والمياه والمدن الصناعية و...الخ) وتقديمه رواتب وأجور ومنح وإعانات ستوفر قدرة شرائية لطلب منتجات القطاع الخاص، مما سيسبب دافعاً إيجابياً للمستثمر على زيادة استثماراته وإقامة استثمارات جديدة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الإنفاق العام) على المتغير التابع (الاستثمار الخاص) في سورية خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٢٠)، وإن ٤٩% من تغيرات الاستثمار الخاص يمكن تفسيرها بتغير المتغير الآخر المدروس (الإنفاق العام).

- لم يكن هناك تطابق تام في توجه كل من المتغيرين المدروسين خلال كامل فترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، إلا أن الإنفاق العام كان ذو توجه واحد بصورة عامة (وهو التزايد) خلال فترة التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة، في حين كان هناك عدم ثبات في الاتجاه للاستثمار الخاص خلال العقدين المذكورين، فتارة نراه صاعداً وتارة هابطاً.

- السمة المشتركة بين كل من المتغيرين المدروسين خلال فترة الحرب كانت عدم الاستقرار والتذبذب الكبير، نتيجة ظروف الحرب وتوقف النشاط الاقتصادي في معظم قطاعات الاقتصاد، إضافة إلى تدمير الآلات أو سرقتها وتهريبها إلى خارج سورية، إضافة إلى تراجع كبير في الإنفاق العام في العديد من القطاعات لصالح النفقات الحربية والصحية والإعانات وإعادة تأهيل المناطق المحررة، بدلاً من توجيهها إلى تطوير البنية التحتية والخدمية وتحسين الكهرباء وزيادة الكمية المتوفرة من المشتقات النفطية اللازمة للمشاريع الخاصة.

التوصيات:

- ضرورة العمل الفعلي على تحسين مستوى البنية التحتية وتطويرها لاسيما السكك الحديدية والمرافئ، لتوفير التكاليف والوقت على المستثمرين في نقل كل من المواد الأولية والمستلزمات وكذلك تصريف منتجاتهم داخلياً (ولاسيما بين المحافظات البعيدة) وخارجياً مع العالم الخارجي.

- الاستمرار في تحسين المدن الصناعية المقامة حالياً.

- توجيه سياسة الدعم من المعمم (لكافة شرائح المجتمع) إلى الدعم الموجه لفئة الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض والمحدود، مع توجيه المبالغ الموفرة منه إلى مشاريع تنموية فعلية هامة. وذلك إما لتتنافس مع القطاع

الخاص وتسبب رفع مستوى الإنتاجية والجودة لكليهما، أو لتقدم له الخدمات الأساسية ومدخلاته والبنية التحتية على سوية جيدة.

- ضرورة العمل على زيادة الرواتب والأجور الحقيقية للعاملين في القطاع العام، لا سيما مع معدلات التضخم المرتفعة والانخفاض الكبير في القوة الشرائية للنقد المحلي، والذي يسبب بدوره زيادة الطلب على منتجات القطاع الخاص.

المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

البطريق، يونس؛ دراز، حامد؛ حجازي، المرسى؛ أبو دوح، محمد. (٢٠٠٦). *المالية العامة الضرائب والنفقات العام*ة. مصر: الدار الجامعية.

السيوفي، قحطان. (١٩٨٩). *اقتصاديات المالية العامة. سورية: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.*

كنعان، علي (٢٠٠٣). *المالية العامة والإصلاح المالي في سورية*. سورية: دار الرضا للنشر.

ناشد، سوزي. (٢٠٠٣). *المالية العامة النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانيّة العامة*. مصر: منشورات الحلبي الحقوقية.

الأبحاث والدوريات:

اسماعيل، عصام. (٢٠٠٩). *القطاع الخاص في التنمية، تقييم وإستشراف*. المؤتمر الدولي الثامن للمعهد العربي للتخطيط، لبنان.

بن مسعود، عطاالله؛ عبد الناصر، بوثلجة(٢٠١٤). *أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، جامعة الوادي. ٢ (٧).

بوبريق، حاج عبد القادر؛ رقيق، خليفة محمد؛ سي محمد، كمال. (٢٠١٦). *الإنفاق العام والاستثمار الخاص في الجزائر علاقة تكامل أم إزاحة. مجلة التنظيم والعمل*. ٥ (٤)، ٦٤-٧٤.

درويش، هنادي. (٢٠١٩). *أثر الحوكمة على الإنفاق العام في سورية خلال المدة (١٩٩٦-٢٠١٧)*. *مجلة جامعة طرطوس*. ٣ (٧).

صقر، محمد؛ علي، حسين؛ درويش، هنادي. (٢٠١٧). *استجابة الاقتصاد الكلي لصدمة في الانفاق الحكومي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية* – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. ٣٩ (٤).

محمد، كمال؛ رقيق، محمد؛ بوبرقيق، حاج. (٢٠١٦). *الإنفاق العام و الاستثمار الخاص في الجزائر علاقة تكامل أم إزاحة. مجلة التنظيم والعمل*. ٥ (٤).

المزروعي، علي. (٢٠١٢). *أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*. ٢٨ (١)، ٦١١ – ٦٥٠.

أطروحات:

زيدان، رامي. (٢٠٠٢). *ردود فعل متحول الواردات العامة العادية على تغيرات الدخل القومي في سورية*. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

شوقي، ناجي. (٢٠١٦). *ترشيد الانفاق العام وأثره على التوازنات الداخلية (المالية) مؤشرات القياس: مؤشر النمو، التضخم، رصيد الموازنة العامة*. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس: الجزائر.

غدير، هيفاء. (٢٠٠٥). *السياسة المالية والنقدية كأداة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية*. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. كلية الإقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين: سورية.

كريمة، حامي. (٢٠١٨). *العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي –دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٦*-. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج–البويرة: الجزائر.

تقارير ووثائق حكومية:

البيان المالي الحكومي، ٢٠٠٦.

البيان المالي الحكومي، ٢٠١٢.

البيان المالي الحكومي، 2013.

التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة – الجمهورية العربية السورية – هيئة التخطيط والتعاون الدولي – ٢٠١٩

هيئة التخطيط والتعاون الدولي(٢٠٢٠). *الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠* – الجمهورية العربية السورية.

المراجع باالغة الأجنبية:

Asteriou, D.,&Hall, S. G. (2007). *A modern approach using EViews and Microfit (R*evised edition).

Kim, Taehyun; Nguyen, Quoc(٢٠١8*), The Effect of Public Spending on Private Investment: Evidence from Census Shocks*, Working papers of SSRN, id: 2654566. :www.ssrn.com.

Nyoni, Thabani and Bonga, Wellington G., 2017, *An Empirical Analysis of The Determinants of Private Investment in Zimbabwe,* Journal of Economics and Finance, Dynamic Research Journal, Vol. 2, No. 4.

Sineviciene, Lima(٢٠١5), *Testing the Relationship between Government Expenditure and Private Investment: The Case of Small Open Economies*, Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No. 6.